

التعادل اللغوى

بين واقع اللغة وتطورها

د . أحمد عفيفى

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة

« إننى إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة ، وجدت فيها من الحكمة والدقة والإرهاف والرقّة ما يملك على جانب الفكر حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر » (يريد أنه يدنو من غاية السحر)

ابن جنى - الخصائص

مدخل :

أثناء البحث فى رسالتى للحصول على درجة الدكتوراه والتى نوقشت عام ١٩٨٧ م بكلية دار العلوم لفت نظرى موضوع التعادل اللغوى على مستوى الخفة والثقل ، وجاء حديثى مقتضبا عن هذه (١) مع أننى قد لاحظت تشعبها وتفرّعها ممّا لا يدخل ضمن إطار ظاهرة التخفيف موضوع الدراسة ، لهذا ختمت حديثى المقتضب عن هذه الظاهرة بقولى ؟ « ولعل أحد الباحثين يقوم بدراسة هذه الظاهرة ، لكى يكشف عن عبقرية هذه اللغة ونظامها الدقيق (٢) ، ومع أننى شغلت بعدها بقضايا أخرى ، لكن ظاهرة التعادل لم تكن بعيدة عني ، فقد كانت تواجهني من حين إلى آخر فى قراءتى النحوية لألتقط بعض صورها ، أو يستوقفنى موضع من دقائقها . لأعود بعد عشر سنوات فلا أجد أحداً من الباحثين قد التفّت إليها ، لهذا فكرت فى تناولها معتمداً على ما قرأته خلال عشر سنوات مضت فى كتب اللغة نحواً وصرفاً .

مفهوم التعادل :

الجذر اللغوى لكلمة (التعادل) هو « عدل » ، والعدل هو التساوى والتوازن بين

(١) ظاهرة التخفيف (دكتوراه) من ص ٣٣٥ - ٣٤٢ .

(٢) ظاهرة التخفيف (طبعة الدار المصرية اللبنانية) ص ٣٧٢ .

الشيئين ، ففي لسان العرب (١) ، فلان يعدل فلاناً ، أى يساوى ، وكذلك : عادل بين الشيئين وازن بينهما ، وفي تاج العروس (٢) : العدالة لفظ يقتضى المساواة ، وعادله وازنه ، وفي المعجم الوسيط (٣) : عدل الشيء بالشيء ، سواه به ، وعدل الأمتعة ، جعلها أعدالا متساوية لتحمل ، وعادل بين الشيئين وازن ، وعادل الشيء بالشيء : سواه به وجعله مثله قائماً مقامه .

وبهذا المعنى يكون التعادل هو التساوى والتوازن بين شيئين ، بحيث لا يختلف قدر أحدهما عن الآخر زيادة أو نقصاناً . وربما كان التعادل بين أكثر من شيئين . وهو بهذا المعنى يختلف عن معنى الاعتدال الذى هو التوسط بين حالين فى كم أو كيف أو تناسب ، يقال : ماء معتدل بين الحار والبارد ، وجو معتدل بين الحرارة والبرودة . وجسم معتدل بين الطول والقصر ، أو بين البدانة والنحافة (٤) ، وذلك لأن الاعتدال يكون فى الشيء الواحد تناسقاً فى نفسه وتكاملاً ، فالمعتدلة من النوق الحسنة المثقفة الأعضاء بعضها ببعض (٥) فالاعتدال إذن هو التوسط فى الشيء نفسه بالقياس الى أشياء أخرى خرجت عن التوسط والاكتمال والتناسق خروجاً إلى زيادة أو نقص ، أما التعادل فهو التوازن والتساوى بين شيئين وربما أكثر . ومن هنا جاء التعادل اللغوى الذى تجسد فى اللغة العربية ، وهو التساوى اللفظى أو الدلالى أوهما معا بين كلمتين أو جملتين أو تركيبين عند رصد الحركات أو المعانى أو طريقة الإعراب لما استقر فى واقع اللغة ، أو لما تطور منها .

والتعادل - على هذا الأساس - لا يكون من العدل الذى قال عنه أصحاب المعاجم (٦) : « هو ما قام فى النفوس أنه مستقيم » أو بمعنى الاستقامة والاتزان الوارد فى قول ابن منظور « اعتدل الشعر : اتزن واستقام » (٧) .

(١) لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف مادة (عدل) (وزن) .

(٢) تاج العروس مادة (عدل) .

(٣) المعجم الوسيط (عدل) .

(٤) لسان العرب (عدل) المعجم الوسيط (عدل) .

(٥) لسان العرب (عدل) .

(٦) تاج العروس (عدل) ، لسان العرب (عدل) .

(٧) لسان العرب (عدل) .

أقول : إن معنى التعادل لايعنى الاستقامة فقط ؛ لأن استقامة اللغة فى قواعدها أمرٌ لا مردّ له ، فالاستقامة مرحلة أولى ضرورية وسابقة على مرحلة التعادل . لأن التعادل مرحلة أعلى وأرقى من مرحلة الاستقامة ؛ إذ هى درس نحوى لغوى لعبقرية اللغة وفلسفة استخدامها وتفسير معطياتها ، جملأ وتراكيب وقواعد وطريقة إعراب وفلسفة تغير وطريقة تطوّر ، فكل ذلك تمّ بحسابات دقيقة ، ولا يكون ذلك إلا بعد الحكم الذى لا يقبل الشك باستقامة اللغة استخداماً وقواعد .

وفيما يلى سنحاول الكشف عن جزء يسير من عبقرية هذه اللغة ، كيف تجسّد هذا التعادل اللغوى بين كلماتها وجملها ، وصور تطورها وتغيرها .

إعراب الفعل المضارع والتعادل اللغوى :

للمضارع حالتان :

الأولى : عدم إسناده إلى ألف الاثنين ، واو الجماعة ، ياء المخاطبة .

الثانية : اقترانه بضمير مما سبق ، وكونه من الأفعال الخمسة .

ففى الحالة الأولى ، من المعروف أنه يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون أو بحذف حرف العلة ، حسب صحة آخر الفعل أو اعتلاله ، ومن المعروف أيضاً أنه فى حالتي النصب والجزم لايد من وجود أداة ، هذه الأداة هى التى تدخل على الفعل فتصنع شيئاً من الثقل الذى يحتاج معه إلى حذف الضمة ، وتتمثل مظاهر الثقل كما يلى :

(١) وجود تلك الأداة مع الفعل يجعلها كالشئ الواحد ، إذ لا استقلال لها ، علاوة على أنها إضافة لفظية ، تصنع شيئاً من الثقل اللفظى .

(٢) تحوّل الفعل من الإيجاب إلى النفى مع بعض أدوات النصب أو أدوات الجزم لفعل واحد ، أو تحوّل معنى الفعل إلى معان أخرى مثل : التعليل مع اللام وكى والمستقبلية مع أن ، أو الجواب مع إذن ... إلخ ، أو يتحوّل إلى معان مركبة تتعلق بعضها ببعض ، كتعلق الشرط بجوابه أو العكس ؛ حيث يتعلق وقوع حدث على آخر ، وفى هذا ثقل دلالى يشغل الذهن بالنفى ، هل هو مؤيد أو مؤقت ؟ وما أسبابه ؟ .. إلخ ، والنفى فرع الإيجاب ، فيه من الثقل ما فيه ، أو يشغل الذهن بهذا التعلق مما يؤدى إلى الثقل الدلالى الذى يحتاج إلى التخفيف من شئ ، فيكون هذا الشئ هو الضمة ، ولهذا إذا لم توجد الأداة فإن الضمة تظل ، ويظهر التعادل فيما يلى :

- الضمة الثقيلة توجد فى المضارع عندما تنعدم الأداة .
- إذا ما وجدت الأداة فالفعل فى هذه الحالة يتخلص من الضمة عن طريق من
الطريقين التاليين :

(أ) طريق أداة الجزم التى ينتج عنها ما يلى :

- ١ - إحلال السكون محل الضم مع الفعل الصحيح الآخر ، لم يذهب .
٢ - حذف الحرف مع حركته فى حالة اعتلال آخر الفعل ، وضعف حرف العلة
فيقال لم يتق .

(ب) أو يتخلص الفعل عن طريق أداة النصب من الضم نزوعاً إلى حركة الفتح ،
والفتحة هى علم الخفة أو هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، فتخلص الفعل من
حركة ثقيلة إلى حركة خفيفة ، أو يبقى الأمر كما هو إن كان خفيفاً كما فى المضارع
المعتل الآخر بالألف .

وبهذا يظهر لنا ذلك التعادل الذى يبقى الحركة الثقيلة عند عدم وجود أداة ، فإذا
وجدت الأداة تخلص الفعل من تلك الحركة الثقيلة إلى السكون الذى هو قرين الفتحة
فى الخفة ، أو لجأ إلى حذف الحرف ، وهو مرحلة أعلى فى التخلص من الحركة الثقيلة
. صنعت اللغة ذلك التعادل بشكل منطقي للفعل المضارع فى أحواله الإعرابية .
وفى الحالة الثانية للمضارع ، وهى كونه من الأفعال الخمسة يظهر التعادل فى
الفعل كما يلى :

- تبقى النون فى آخر الفعل عند عدم وجود أداة فنقول : تذهبان - يذهبان -
تذهبون - يذهبون - تذهبن - يذهبن .
- تحذف النون عند دخول أداة نصب أو جزم على المضارع فنقول : لم (لن)
تذهبا - لم (لن) تذهبا : لم (لن) تذهبي ... إلخ .

فظهر التعادل بين دخول الأداة وحذف النون من ناحية ، وانعدام الأداة وثبوت
النون من ناحية ثانية ، وهذا أيضاً ما يحدث للفعل مع أدوات الشرط الجازمة التى تعلق
الجواب لوقوع الشرط ، فهذا التعلق بين الشرط وجوابه ، وتغير أزمته الأفعال ، وخاصة
المضارع (موضع الحديث) يقتضى أيضاً التخلص من الضم ليحل السكون أو التخلص من

الحرف الأخير يرمته كما فى قوله تعالى « ومن يتق الله يجعل له مخرجاً » (١) .
ومن هذا القبيل جزم المضارع فى جواب الطلب (الأمر والنهى) فإن جزمه
محمول على وجود أداة شرط مقدرة كما فى : اتق الله تسلم .
ولعل ذلك ما جعل النحاة يشترطون أن يكون الجواب فى النهى أمراً محبوباً ،
لأنه من الضرورى استقامة المعنى مع تقدير وجود أداة شرط ، هذه الأداة المقدرة هى
عامل الجزم ، وهى السبب فى حذف الضمة أو الحرف .
ومن هنا كان هذا الموضع من مواضع جواز جزم المضارع لا وجوبه ، لأننا إذا قدرنا
وجود أداة تم الجزم وإلا فلا . فدل على أن الأداة هى التى تشغل الجملة لفظاً ومعنى
فصح الجزم معها .
ويظهر لنا أيضاً أن هناك تعادلاً أكثر اتساعاً بين نوعى الفعل المضارع عندما نجد
تساوقاً فى الحالتين كما يلى :

- عدم وجود أداة يقتضى وجود الضمة أو النون .
 - وجود أداة يفتضى حذف الضمة أو النون .
- فدل ذلك التفسير على عدم وجود شيثن معاً يثقلان الكلمة (الأداة والضمة) أو
(الأداة والنون) .

ويظهر لنا أيضاً هذا التعادل الدلالى كما يلى :

(أ) الفعل المضارع فى حالة الإيجاب يقتضى رفعه (بالضمة ، وهى ثقيلة)
وأيضاً يقتضى عدم وجود أداة لوجود الضم .

(ب) الفعل فى حالة السلب أو النفى يقتضى حذف الضم الثقيل (بالنصب أو
الجزم) وأيضاً يقتضى وجود أداة .

التعادل بين المثنى والجمع والأفعال الخمسة (٢) :

تتعادل الأسماء والأفعال فى القسمة الإعرابية ، فبينما يشتركان فى حدوث الرفع
والنصب فى كل منهما ، إذ يختص المضارع بالجزم ، وتختص الأسماء بالجر ، وفى هذا
تعادل حيث يكون لكل منهما ثلاث حالات إعرابية مع الاشتراك .

(١) سورة الطلاق الآية ٢ .

(٢) سوف يقتصر حديثنا على الأفعال المتصلة بألف الاثنين أو واو الجماعة وذلك لتجسيد
معنى المشابهة الدلالية .

الفعل المضارع : الرفع والنصب والجزم .

الاسم : الرفع والنصب والجر .

وملاحظ أن النصب والجزم يتماثلان فى كيفية ، حدوثهما مع الأفعال الخمسة ، وكذلك يتماثل النصب والجر فى الأسماء المثناة والمجموعة ، ولعل فى كلام ابن السراج ما يعطى إشارة لنا لإضائة هذه العلاقات الإعرابية . يقول ^(١) « فعندما نقول : لن يقوم ، ولن يقعدا ولم يقوما ولم يقعدا ، فاستوى النصب والجزم فيه ، كما استوى النصب والخفض فى تشنية الاسم ^(٢) ، وتبع النصب الجزم ؛ لأن الجزم يخص الأفعال ولا يكون إلا فيها ؛ كما تبع النصب الخفض فى تشنية الأسماء وجمعها السالم ، إذ كان الخفض يخص الأسماء » .

فالملاحظ أن الرفع انفصل عن النصب والجر فى الأسماء المثناة (حيث كان بالألف) وكذلك فى الأسماء المجموعة (حيث كان بالواو) ، كما انفصل الرفع عن النصب والجزم فى هذه الأفعال ، ومن المعروف أن الخفض فى الأسماء يعادل الجزم فى الأفعال من حيث الخصوصية ، فتشابه الخفض مع الجزم فى تبعية النصب لهما فى الشكل الإعرابى ، فحدث تعادل كامل وتوازن بين الأسماء المثناة أو المجموعة من ناحية ، والمضارع عند اتصاله بألف الاثنين أو واو الجماعة من ناحية ثانية .

ولعل الإشارة الدلالية فى كل من المثنى والفعل المرتبط بألف المثنى تكون واضحة فى توجهها الدلالى ، كذلك جمع المذكر والفعل المرتبط بواو الجماعة أيضا . وفى هذا تعادل دلالى .

من كل ما سبق يظهر لنا التعادل التالى :

(أ) المثنى - فى حالة الجر المختص بالأسماء - الجر بالياء - نلاحظ تبعية النصب ^(٣) للجر (الخاص بالأسماء - يدل على معنى التشنية .

(١) الأصول ، لابن السراج ٤٨/١ .

(٢) استواء النصب والجزم فى الأفعال حيث حذفت النون فى كل منهما ، واستواء النصب والخفض فى تشنية الاسم حيث كان بالياء والنون فى كل منهما ، وكذلك فى الجمع السالم حيث يكون بالياء والنون فى كل من النصب والخفض .

(٣) ربما سأل سائل : لماذا يكون النصب تابعا للجر ، مع أن النصب أخف .

أقول : هذا إذا كان النصب بالفتحة والجر بالكسرة ، لكننا الآن أمام علامة فرعية ، وهى متشابهة ؛ فلا مشكلة إذن ، لكن تنبغى ملاحظة تبعية غير المختص ، أى تبعية النصب (غير المختص) بالجر (المختص) .

- جمع المذكر - فى حالة الجر المختص بالأسماء - الجر بالياء - النصب يتبع الجر - يدل على معنى الجمع .

(ب) الفعل المضارع - اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة - فى حالة الجزم (سقوط النون) - النصب يتبع الجزم لأنه غير مختص ، والجزم مختص ، يدل الفعل على الفاعل المثنى أو الجمع ، لهذا كان التعادل بين الاسم المثنى أو المجموع (بالياء والنون فى حالتى النصب والجر) والمضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة فى حالتى النصب والجزم (إسقاط النون) مع اشتراكهما فى التوجه الدالى تنشئة أو جمعاً .

التعادل وحركات الإعراب والبناء :

تتعادل حركة الإعراب والبناء فى عدد كل منهما ، حيث كانت حركات الإعراب رفعاً ونصباً وجرّاً وجزماً ، أما حركات البناء ، فهى الضم والفتح والكسر ، بالإضافة إلى السكون ، وهناك تفاوت بين حركات الإعراب والبناء من حيث القوة والضعف ؛ حيث حكم النحاة ^(١) على حركات الإعراب بأنها أقوى من حركات البناء ، فالحركات الإعرابية طارئة ، والبنائية ثابتة ، والإعرابية مبينة للمعانى بعكس البنائية ، إلا أن هناك تفاوتاً من ناحية أخرى قال به بعض النحاة ربما أدى إلى وجود تعادل وهو : أن حركة البناء حركة مطلقة ؛ فهى لازمة ، وحركة الإعراب حركة مخصوصة ، فهى منتقلة ، واللازم أصل للمتزلزل (حركة الإعراب) إذ كان أقوى منه ^(٢) . وربما فى ذلك تعادل لكفتى القوة بين حركات الإعراب والبناء .

أقرّ النحاة بأن أثقل الحركات الضمة ، ثم الكسرة ، ثم الفتحة الخفيفة المستحبة عند العرب ، وجاء السكون وهو سلب الحركة . هذا الترتيب المتفق عليه عند النحاة حاول البعض منهم أن يصنع تعادلاً بين هذه الحركات والسكون قال عنه السيوطى ^(٣) : « قال ابن الدهان فى (الغرة) : الضمة والكسرة مستثقلتان مبانئتان للسكون ،

(١) الأشباه والنظائر ١/١٩١ نقلاً عن الشريف الجرجانى فى حاشية الكشاف .

(٢) السابق ١/١٩٢ .

(٣) الأشباه والنظائر ١/١٩٥ .

والفتحة قريبة من السكون بدلالة أن العرب تفرّ إلى الفتحة كما تفرّ إلى السكون من الضمة والكسرة ، وذلك أنهم يقولون فى غرفة غُرْفَات ، وفى كسرة كِسِرَات بالاتباع ، ثم إنهم يستثقلون ذلك فيقولون كِسْرَات وغُرْفَات ، وبعضهم يقول : غُرْفَات وكسرات بالفتح ، فيعرف أن بين الفتحة والسكون مناسبة ، ولا يقولون ذلك فى ضربة ، وإنما يقولون ضَرَبَات بالفتح لا غير » .

أى أن الفتحة لا يهرب منها إلى السكون لخفتها .

وبهذا يظهر التعادل فى الجانبين التاليين :

الجانب الأول : الثقل ويتمثل فى الضمة ثم الكسرة ولهذا يهرب منهما إلى الفتحة أو السكون .

الجانب الثانى : الخفة ويتمثل فى الفتحة والسكون ولهذا لا يتخلص منهما ، ولا يهرب من واحدة منهما إلى الأخرى .

وترتب على التسلسل الكامن فى تلك المقولة بثقل بعض الحركات وخفة بعضها الآخر مجموعة من المسائل التى تجسد ظاهرة التعادل تظهر فيما يلى :

أولاً : اختصت بعض الوظائف النحوية بالرفع مثل المبتدأ والخبر والفاعل ... إلخ ، على حين اختصت بعض الوظائف الأخرى بالنصب مثل المفاعيل والحال إلخ فهل فى ذلك تعادل ؟ وما طبيعة هذا التعادل وكيفيته ؟ قبل أن نذهب إلى مقولة السيوطى فى ذلك أود الإشارة إلى ثقل الضمة وخفة الفتحة كما أكد النحويون ذلك .

يقول السيوطى فى هذا الموضع ^(١) : « وذلك أن المرفوعات قليلة ، بالنسبة إلى المنصوبات ، إذ هى الفاعل والمبتدأ والخبر وما ألحق بها من نائب الفاعل واسم كان وخبر إن ، بخلاف المنصوبات فإنها أكثر من عشرة ، فجعل الأثقل للأقل لقلّة دورانه ، والأخف للأكثر ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثّر ، وتثقيل ما يقل .

وأيضاً فالمرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر على خلاف ، والفرع الواحد من المنصوبات يتعدد كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى ، قال الزجاجى : الفعل ليس له إلا مرفوع واحد وينصب عشرة أشياء .

إذا تأملنا المقولة السابقة يظهر لنا كثرة المنصوبات عن المرفوعات بشكل ملحوظ حين تتعدد إلى :

(١) الأشباه ١٩٣/١ ، ١٩٤ .

(١) المفاعيل (المفعول به - المفعول معه - المفعول فيه - المفعول لأجله - المفعول المطلق) .

(٢) الحال - الاستثناء - التمييز - المنصوب على التحذير والإغراء - المنصوب على الاختصاص .

(٣) الفروع المنصوبة المشتركة مع المرفوعات (اسم إن - خبر كان - خبر كاد - الخبر فى الحروف العاملة عمل ليس) .

أما المرفوعات فهى قليلة إذا قورنت بالمنصوبات علاوة على أن بعضها يمكن أن يتحول إلى منصوبات مثل المبتدأ والخبر الذين يتحولان إلى منصوبات مع النواسخ مثل اسم إن أو خبر كان .

يضاف إلى ذلك أن المرفوعات لا تتعدد (باستثناء الخبر) ، فلا يمكن أن يتعدد الفاعل مثلاً أو المبتدأ أما المنصوبات فكثيراً ما تتعدد مثل : الحال أو الظروف ، أو تتعدد المفاعيل مع الفعل الذى له مفعولان أو ثلاثة ... إلخ .

كذلك يضاف أن كثرة المنصوبات يمكن أن يستتبعها كثرة التوابع المنصوبة أيضاً ؛ لأن الكثرة فى هذه الحالة تولد الكثرة . وبهذا يظهر لنا كثرة المنصوبات وقلة المرفوعات فيكون لدينا التعادل التالى :

(١) قلة المرفوعات + الضم الثقيل (الأثقل للأقل) .

(٢) كثرة المنصوبات + الفتح الخفيف (الأخف للأكثر) .

تعادل من جهة ثانية بين المنصوبات والمرفوعات :

المتأمل للجملة العربية يجد أن المرفوعات عادة تكون قبل المنصوبات ؛ أى سابقة عليها فى الجملة ، فالمفاعيل تكون مسبقة بالأفعال أو أشباه الأفعال أو ما يعمل فيها نصب ، وكذا الحال والمستثنى والتمييز ... إلخ ، أما المرفوعات فتأتى إما فى بداية الكلام مباشرة مثل المبتدأ ، وإما قريبة من البداية ، مثل الخبر التالى للمبتدأ أو الفاعل التالى للفعل ، هناك ملاحظة أخرى تؤكد أن المتكلم يبدأ كلامه نشيطاً متحمساً للكلام ، ومع استمراره فى الحوار يفتر نشاطه ويقل حماسه ، ومن هنا فإن البداية نشيطة تتوافق وثقل الضم ، وفى الاستمرار قلة لهذا

النشاط فيتوافق مع الفتح الخفيف ، لهذا قال ابن جنى (١) « إنما يقدمون الأثقل ويؤخرون الأخف من قبل أن المتكلم فى أول نطقة أقوى نفساً وأظهر نشاطاً ، فقدم أثقل الحرفين ، وهو على أجمل الحالين ، كما رفعوا المبتدأ لتقدمه ، فأعربوه بأثقل الحركات ، وهى الضمة ، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه ، ونصبوا المفعول لتأخره ، فإن هذا أحد ما يحتج به فى المبتدأ أو الفاعل » .

إذا ظهر التعادل فى الشكل التالى :

- قوة البداية ونشاطها تتوافق مع ثقل الضم

- قلة النشاط والقوة فى حالة التأخر تتوافق مع خفة الفتحة ، يضاف إلى ذلك المشاكلة التى قال بها الخليل عن هذه العناصر التى تأخذ حركة الضم والتى أشار إليها السيوطى عند ما قال (٢) : « قال السخاوى فى شرح المفصل : قال الخليل : أول الحركات الضمة ، لأنها من الشفة ، وأول ما يقع فى الكلام الفاعل ، فكان حق الكلام إذا حمل على المشاكلة أن يقسم أول الحركات لأول الأشياء » ومن هنا يظهر ذلك التعادل فى الصورة التالية :

- أول الكلمات لأول الحركات ، وأولها الضمة .

وبالتالى عندما تتأخر الكلمات تأخذ حركة الفتح ، مخالفة وتعادلاً ، فحدث ذلك التعادل بين المتقدم الذى يأخذ حركة الضم والمتأخر الذى يأخذ حركة الفتح . إذا أدخلنا المجرورات ضمن هذه المنظومة من التعادل سيظهر لنا اكتمال هذه الفكرة على النحو الذى ألمح إليه الزجاجى ونقله عنه السيوطى حينما قال (٣) « ولما كانت المجرورات أكثر من المرفوعات وأقل من المنصوبات أعطيت الحركة الوسطى فى الثقل والخفة » ويقصد الزجاجى حركة الكسر التى توسطت بين الضمة والفتحة ، فقد خصصت لهذا النوع من الكلمات المتوسطة بين المرفوعات والمنصوبات ، لذا كان هذا التوازن بين القلة والكثرة والتوسط ، والثقل والخفة والتوسط أيضاً ، ليمرر لنا هذه الدقة اللغوية وهذا التناسق الداخلى للغة .

(١) الخصاص ١ / ٥٥

(٢) الأشباه والنظائر ١ / ١٩٤ ، ١٩٥

(٣) الأشباه ١ / ١٩٤

ثانياً: تتماثل المبنيات مع المعربات فى اختصاص بعضها بالبناء على الضم أو الفتح أو الكسر كما يلى :

- « المبنى على الفتح أكثر من المبنى على الكسر ، ومنه ما كان بجوار الياء نحو : أين وكيف ، فزاد بعداً للكسرة طلباً للخفة ، إذ هو مع الياء أثقل منه وحده ، والمبنى على الضم أقل من المبنى على الكسر ، إذ لم يكن عليه إلا حيث والظروف الستة وغير أى فى بعض أحوالها والمنادى وبعض الضمائر ^(١) » ، فالملاحظ إذا كثرة المبنيات على الفتح لخفته ، وقلة المبنيات على الضم لثقله وتوسط المبنى على الكسر بين القلة والكثرة ، فناسبته حركة الكسر لتوسطها بين الثقل والخفة ، فدل ذلك على تعادل بين هذه الأنواع الثلاثة التى تعادلت بدورها مع الأحوال الإعرابية فى نسق دقيق يمكن أن يطلق عليه التعادل الأكبر .

ثالثاً: تتميز الأسماء بالجر ، وتتميز الأفعال بالجزم وفى ذلك تعادل من عدة جهات : أولاً : ثقل الأفعال تتوافق مع الجزم الذى هو تخلص من الحركة الثقيلة أو الحرف ، وكذلك خفة الأسماء اقتضت أن تختص بها حركة الكسر لثقل الكسر عن الفتح . ثانياً : كل منهما يقع ضمن دائرة الاختصاص . ثالثاً : كل منهما له أدوات تخصه .

وانطلاقاً من هذه الخصوصية الموجودة فى الفعل بكونه مجزوماً ، ولا يدخله الجر أشار النحاة إلى ظاهرة صوتية غالباً ما تحدث فى الأفعال ، يجدر بنا أن نشير إليها هنا وهى (التخلص من التقاء الساكنين) وأن الأصل فى تحريك أحد الساكنين هو الكسر ، فإن حرك بغير الكسر فلوجه ما ، وكان الكسر أصلاً لهذا التخلص لأسباب هى ^(٢) :

(١) أن أكثر ما يكون التقاء الساكنين فى الفعل فأعطى حركة لا تكون له إعراباً ولا بناء ، فكأن ذلك عوض عن عدم دخولها عليه أصلاً ، وحمل غير الفعل على الفعل .

(١) الأشباه ١/ ١٩٤ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ١٧١ بتصرف .

(٢) أن الجر والجزم نظيران لاختصاص كل واحد منها بنوع ، فإذا احتيج إلى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظيرة ، وحمل بقية السواكن عليه ، والمراد بحركة نظيرة في الخصوصية الكسرة .

(٣) أن الضم والفتح يكونان بغير تنوين ، فالتحريك بهما يلبس بما لا ينصرف ، وأما الجر فلا يكون إلا بتنوين ، ولا ينون الفعل ولهذا كان التحريك بغير الملبس أولى بالأصالة من التحريك بالملبس .

(٤) مورد الكسرة أقل من مورد الضمة والفتحة ؛ لأنهما تكونان في الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة وفي الأفعال ، ولا تكون الكسرة إلا في الأسماء المنصرفة ، فالحمل على الأقل أولى من الحمل على ماكثر موارد ؛ لقوة قليل الموارد وضعف كثير الموارد .

(٥) أن الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل ، فالحمل على الوسط أولى .
لعل هذه المواضع توضح أن التعادل موجود في الأمور الجزئية التي تمثل خروجاً من شيء ترفضه اللغة ، روعى فيه التعادل اللغوي من حيث الاختصاص الإعرابي للأسماء والأفعال مثل الجر والجزم ، كذلك روعى فيه الكثرة والقلة للحركات ، وروعى فيه أمن اللبس ؛ حيث لا كسر للفعل لاختصاصه بالأسماء ، فوجدنا التخلص بالكسر كما في النماذج التالية :

من يسأل الناس يحرمـوه وسائل الله لا يخيب
وقال الآخر :

لا تسأل الناس عن مالى وكثرته وسائل الناس عن حزمى وعن خلقى
وقال ثالث :

بكت الفضيلة ربها في خشية حين امتطى " البشرى " خيل السخريّة
وإذا كثر استعمال شيء ما فإنه يمكن اللجوء إلى الفتح مع أمن اللبس ، قال السيوطي ^(١) : « قال ابن النحاس في (التعليقة) : إذا التقى ساكنان ، والثاني لام التعريف ، اختيار فتح الأول (نحو من الناس) طلباً للخفة فيما يكثر استعماله

(١) الأشباه ١/ ٣٣٤ .

ويقل الكسر لثقل توالى الكسرتين فيما يكثر استعماله . والتعادل واضح أيضاً فى هذه الحالة الخاصة ؛ حيث يكون بين : كثرة الاستعمال واللجوء إلى الفتح تخفيفاً ، وقلة الكسر مع كثرة الاستعمال شئ طبيعى إذ الكسر أثقل من الفتح ، وفى المقابل تكون قلة الاستخدام مع الكسر للتناسب بين هذا وذاك .

رابعاً: نون المثنى ونون جمع المذكر السالم :

تنتهى الأسماء المثناة والمجموعة بنون فى آخرها ، والملاحظ أن هذه النون مختلفة فى التشنية عن الجمع فى حركتها ، فبينما هى محرّكة بحركة الكسر مع المثنى مثل : المحمدان ، فإننا نجد لها محرّكة بحركة الفتح مع الجمع ، وقد فسّر النحاة ذلك بأن هذا نوع من التعادل : والسؤال هنا : كيف جاء هذا التعادل ؟

يعترف النحاة بأن المثنى أخف من الجمع ، وأن الجمع أثقل من المثنى باعتبار أن المفرد أسبق وأخف من الاثنين ، فالمفرد أصل والمثنى والجمع فرعان ، والأصل أخف من الفرع ، ونحن هنا أمام فرعين (المثنى والجمع) لهذا كان للنحاة تفسير منطقي لحفة المثنى وثقل الجمع . فثبت فيما يلى :

أولاً: ما قبل نون التشنية ألف ، وما قبل نون الجمع واو ، والألف أخف من الواو (١) .

ثانياً: المثنى أكثر من الجمع ، وكثرة الاستخدام دليل خفة (٢) .

ثالثاً: يقول أحد الباحثين المحدثين (٣) : « إن مبعث يسر التشنية هو استعداد لاحقها الواسع للاتصال بالكلمات ، فالألف تستجيب للاتصال بما قبلها من حروف وحركات ، أما الواو فهى أقل استجابة من حيث الاستعداد للاتصال » فالألف إذا أكثر انسجاماً من الواو فى تواصلها بما قبلها من الحروف والحركات . هذا الانسجام هو الذى يؤدى إلى تلك الحفة الموجودة بالمثنى ، وخاصة أنها جزء الفتح ولا بد أن يفتح ما قبلها ، ونحن نعلم خفة الفتح .

(١) شرح المفصل ١٤١/٤ .

(٢) الأشباه والنظائر ١٢٨/١ .

(٣) د . عبد الله أحمد خليل اسماعيل فى بحثه « بنية المثنى بين الواقع اللغوى والدرس النظرى - مجلة الآداب - جامعة الإمارات العدد ٦ ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م - ص ٢٩٤ .

أما الواو فهي أقل انسجاماً مع غيرها من الحروف أو الحركات ، وخاصة أنها ترتبط بحركة الضم الثقيلة ، ولهذا كانت الواو أقل استجابة من حيث الاستعداد للاتصال .

رابعاً : هناك ثقل معنوى فى الجمع عن المثنى ، يمكن للمتأمل أن يدركه واضحاً ، فالمثنى محدد باثنين أو اثنتين حسب مجيئه مذكراً أو مؤنثاً ، لا يشغل الذهن بتحديد العدد ، وبالتالي فيما يرتبط بذلك من أوصاف أو كيفية القيام بحدث ما ... إلخ . أما الجمع فأقله ثلاثة ، يزيد العدد إلى شئ غير محدد الملامح والصفات ، ولهذا فإن الذهن يُشغل بتحديد العدد ، وأوصاف المعدودين وكيفية قيامهم بحدث ما .. إلخ . وفى شغل الذهن هذا ثقل دلالى يضاف إلى الأنواع السابقة من الثقل ؛ ليشبت لدينا بما لا بدع مجالاً للشك صحة المقولة النحوية أن المثنى أخف من الجمع ، سواء كان الثقل لفظياً ، كما رأينا من وجود الألف أو الواو ، أو كثرة المثنى وقلة الجمع ، أم معنوياً يأتى من شغل الذهن بتحديد أعداد وأوصاف المتحدث عنهم .

إذا عرفنا ذلك فلنا أن نسأل : كيف جاء التعادل ؟

جاء التعادل فيما ذكره السيوطى مرتين ^(١) : إحداهما نقلاً عن ابن فلاح فى المغنى عندما قال : « إنما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع ؛ لأن التثنية أخف من الجمع ، والكسرة أثقل من الفتحة ، فخص الأخف بالأثقل ، والأثقل بالأخف للتعادل » ، وبهذا كان التعادل قائماً بين خفة المثنى مع وجود حركة الكسر الثقيلة فى نونه من ناحية ، ومن ناحية ثانية ثقل الجمع الذى ناسبته حركة الفتحة الخفيفة ليعتادل المثنى والجمع فى بنيتها وقد جاء تعليل ابن يعيش لكسر نون المثنى وفتح نون الجمع مؤكداً هذا التعادل ومضيفاً بعداً آخر حيث يقول ^(٢) : « لما كان ما قبل نون التثنية ألفاً ، وما قبل نون الجمع واواً ، والألف أخف من الواو كسروها مع الألف وفتحوها مع الواو لتكون الكسرة التى هى ثقيلة مع الألف التى هى خفيفة ، والفتحة التى هى خفيفة مع الواو التى هى ثقيلة فيعتدل الأمر » ، فكان التعادل إذا من اجتماع الألف فى المثنى مع خفته ، فكسرت نونه ، أما فى الجمع فقد اجتمعت الواو مع ثقل الجمع ففتحت نونه .

(١) الأشياء والنظائر ١/١٢٧ ، ١٩٤ .

(٢) شرح المفصل ٤/١٤١ .

هذا التعادل السابق فيما إذا كان المثنى والجمع فى حالة الرفع ، فهل يوجد تعادل فى حالتى النصب والجر عندما يكون المثنى والجمع بالياء والنون ؟ .
يلاحظ أن المثنى فى هذه الحالة يفتح ما قبل يائه فنقول المحمدين ، أما الجمع فيكسر ما قبل يائه فنقول : المحمدين وللإجابة عن السؤال السابق نقول : نعم هناك تعادل يظهر فى عرض الصورة التالية : عندما تغير المثنى إلى الياء والنون ثقل بوجود الياء التى هى أثقل من الألف ، ففتح ما قبلها ، أما الجمع فقد خف بوجود الياء التى هى أخف من الواو فكسرت نونه فظهر التعادل على الوجه التالى .

فى المثنى = فتح ما قبل الياء مع كسر النون

فى الجمع = كسر ما قبل الياء مع فتح النون

واجتماعاً معاً فى وجود الياء بكل منها .

ففتح ما قبل ياء المثنى يقابل كسر ما قبل ياء الجمع ، وكسر نون المثنى يقابل فتح نون الجمع .

وفى ما أورده السيوطى دليل على ما سبق ، وفيه إضافة أخرى للتعادل . يقول (١) :
« وإنما فتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع ، لأن نون التثنية مكسورة ، ونون الجمع مفتوحة ، ففتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قبل ياء الجمع طلباً للتعادل ، لتقع الياء بين مكسور ومفتوح وبين مفتوح ومكسور ، ولأن التثنية أكثر فخصت بالفتح لكثرتها ، وخص الجمع بالكسر لقلته طلباً للتعادل الكثرة مع الخفيف ، والقلة مع الثقيل » .

يتضح لنا وجود تعادل مؤكد من جميع النواحي تحافظ عليه اللغة فى تراكيبها وفى ضبط كلماتها وفى تطور استخدامها وتغيرها ، بل إن تلك الدقة ، وهذا النسق الجيد ليقف الإنسان أمامهما فى حيرة من أمر هذه اللغة التى تعدّ منظومة متناسقة ينبغي أن يقف أمامها الدارسون طويلاً ، فقد نضج النحو وما احترق على حد قول البعض .

(١) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٨

خامساً: يشير النحويون إلى أن أكثر الأفعال المستخدمة الثلاثى ثم الرباعى ، وذلك لكثرتهما وخفتهما بالنسبة لما زاد عن ذلك من الأفعال ، والقاعدة النحوية تشير إلى أن مضارع الثلاثى يكون حرف المضارعة فيه مفتوحاً مثل : جَلَسَ يجلس . خرج يَخرج ، قال . يَقُولُ .. إلخ ، وأن مضارع الرباعى يكون حرف المضارعة فيه مضموماً مثل : أجلس يجلس ، أخرج يُخرج ، أقال يُقيل ... إلخ ، فكيف جاء التعادل فى هذا الاستخدام ؟ يبدو هذا التعادل واضحاً من خلال كلام (ابن فلاح) فى المغنى أشار إليه السيوطى فى قوله (١) : « إنما خص الضم بمضارع الرباعى والفتح بمضارع الثلاثى ؛ لأن الرباعى أقل والضم أثقل ، فجعل الأثقل للأقل ، والأخف للأكثر طلباً للتعادل » . والمتأمل للاستخدام اللغوى يمكن أن يتجسد له قلة استخدام الرباعى ، وكثرة استخدام الثلاثى ، ومن هنا جاء الضم الثقيل مع القلة ، وجاء الفتح الخفيف مع الكثرة فتعادل الطرفان .

سادساً: التعادل فى اتصال ضمائر الرفع بالفعل الماضى :

- يقسم النحويون ضمائر الرفع إلى نوعين :
- (١) ضمائر متحركة مثل : تاء الفاعل (للمتكلم - للمخاطب - للمخاطبة)
نون النسوة - (نا) الدالة على الفاعلين .
- (٢) ضمائر ساكنة مثل : ألف الاثنين ، واو الجماعة ، ياء المخاطبة .
- والملاحظ أنه عند اتصال الضمائر بالفعل الماضى يحدث ما يلى :
- مع ضمائر الرفع المتحركة يسكن آخر الفعل .
ومع ضمائر الرفع الساكنة يتحرك آخر الفعل .
- وفى هذا تعادل واضح ، فحين يدخل الضمير المتحرك ، لا يترك آخر الفعل متحركاً بحركة ما ، حتى لا تتوالى المتحركات فيثقل بذلك التركيب فيقال :
- كُتِبَتْ - كُتِبْنَ - كُتِبْنَا .
- ولتخيل ماذا لو استمرت المتحركات وتوالت مع الضمائر المتحركة ، فإن ثقلأً كبيراً سوف يحدث .

(١) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٨

ولكى يحدث التعادل نجد أن آخر الفعل مع الضمائر الساكنة يتحرك بحركة مناسبة ، فيفتح آخره مع ألف الاثنين ، ويضم آخره مع واو الجماعة ، فيحدث التعادل بين تحريك آخر الفعل مع الضمائر الساكنة ، وتسكين آخر الفعل مع الضمائر المتحركة . ويؤكد هذا التعادل الدقيق ما نجده مع الفعل الماضى أيضاً عند اتصاله بتاء التأنيث الساكنة ، فإننا نجده متحركاً بحركة الفتحة الخفيفة ، لكى تظل الحركة فى آخره مع السواكن الداخلة عليه .

الاسم والفعل وقضايا التعادل بينهما :

لبحث قضايا التعادل الموجودة بين الاسم والفعل ينبغى علينا أولاً أن نحدد ملامح الفرق بين الاثنين كما ذكر النحاة ، يستتبع ذلك الولوج إلى قضايا التعادل . يعترف سيبويه بشقل الفعل وخفة الاسم قائلاً^(١) : « واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ؛ لأن الأسماء هى الأولى ، وهى أشد تمكناً » ثم يوضح مظهراً آخر من مظاهر الشقل قائلاً : « ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغنى عن الفعل » ، وتفسير ذلك أن الفعل يقتضى فاعلاً ، فصار كالمركب منهما فلذلك كان أثقل من الاسم^(٢) ، بل إن ابن جنى يضيف شيئاً آخر فى مقارنته عندما يشير إلى قوة الاسم وخفته وضعف الفعل وثقله^(٣) ولعل ذلك يوضح أن القوة لا تتعارض مع الخفة ، وأن الضعف لا يتعارض مع الثقل . أستطيع أيضاً أن أضيف أن الفعل يشقل بكثرة دلالاته ، فالفعل يدل على الزمن ، ويدل على الحدث ومن ثم يحتاج إلى فاعل وربما إلى مفعول أو أكثر ، وكل هذا يشقله عن الاسم دلالياً ، إضافة إلى الشقل اللفظى ، أما الاسم فيخلو من كل تلك الدلالات ، إلى جانب الخفة اللفظية والقوة والتمكن . بعد وضوح هذا الجانب نستطيع أن نتحدث عن التعادل بين الاسم والفعل الذى تتعدد صورته فيما يلى :

(١) الكتاب ١ / ٢٠ وانظر ظاهرة التخفيف فى النحو العربى ص ٣١ .

(٢) شرح المفصل ٢٨ / ٥ .

(٣) الخصائص ١ / ٢٣٦ .

أولاً: وجود التنوين فى الأسماء ومقابله الجزم والسكون فى الأفعال فإذا كان الاسم هو الأخف ، فإننا نجده يقبل التنوين ، والتنوين زيادة نطقية فى آخر الاسم ، أو كما هو معروف أنه نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم نطقاً لا كتابة مثل : محمد - كتاب ... إلخ . والملاحظ أن هذا التنوين يظهر فى حالات الإعراب الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً ، فالملاحظ أن الاسم يميل إلى هذه الزيادة لأنه خفيف « والخفيف يزداد فيه ليثقل ويعادل الثقيل ، ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم » (١) .

وإذا كان الاسم أميل إلى الزيادة والثقل لخفته ، فإن الفعل أميل للحذف والخفة لثقله ، لهذا نجده مجزوماً ، والجزم حذف للحركة أو الحرف ، ونجده منصوباً بالفتحة الخفيفة ، هذا مع الأداة أو يظل على ثقله مع الضم وهو الأصل الذى يتخلص منه فى أقرب مناسبة أو فرصة تواتيه ، يقول الشلوبين (٢) : « فلما كان وضع الأسماء عندهم على أنها خفاف تصرف فيها بزيادة حركات الإعراب والتنوين ، ولما كان الجزم حذفاً ، والحذف تخفيفاً والتخفيف لا يليق بالخفيف ؛ إنما يليق بالثقيل ، فلذلك جزمت الأفعال ولم تجزم الأسماء » .

نخلص من ذلك إلى وجود التعادل بين خفة الاسم وزيادة حركات الإعراب والتنوين فيه ، وثقل الفعل وجوئه إلى حذف الحرف أو الحركة منه توازناً وتعادلاً بينهما .

يزداد هذا التعادل وضوحاً عندما نلاحظ قلة وجود الضم فى الأفعال ، فلا يوجد إلا فى المضارع ، وهى حالة واحدة ، بينما تكثر أحواله الأخرى بين الجزم والنصب ، أو حالتى البناء على الفتح أو السكون ، فيظهر أن حالة الضم حالة واحدة من بين خمس حالات له ، أما الأفعال الأخرى فتندرج تحت الأحوال البنائية ، ولا يبنى على الضم إلا الماضى المتصل به واو الجماعة ، ومن هنا يظهر ثقل الضم وقلته مع جنس الفعل (٣) .

ومما يؤكد وجود التعادل بين الفعل والاسم اختصاص الاسم بالجر وعلامته الكسرة الثقيلة ، واختصاص الفعل بالجزم وهو حذف ، وهذا تعادل حيث كان الاسم خفيفاً فاخص بالكسرة الثقيلة ، والفعل ثقیلاً . فاخص بالجزم الذى هو مظهر خفة .

(١) الأشباه والنظائر ١٢٧/١ .

(٢) نقلاً عن الأشباه والنظائر ١٢٧/١ .

(٣) الأشباه والنظائر ١٩٤/١ .

ثانياً: اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل مثل : جاءتْ ذَهَبَتْ ، كما اختصت تاء التأنيث المتحركة بالاسم ^(١) مثل : نائم ونائمة . صائم وصائمة .. إلخ : ثم ذلك « لشغل الفعل وخفة الاسم ، والسكون أخف من الحركة ، فأعطى الأخف للأثقل ، والأثقل للأخف تعادلاً بينهما » ^(٢) فمظهر التعادل إذا هو : خفة الاسم جاءت مع تاء التأنيث المتحركة ، وثقل الفعل جاء مع تاء التأنيث الساكنة (والسكون أخف من الحركة) فتعادلا .

الترخيم والتعادل :

الترخيم هو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص ^(٣) بغرض تليين أصوات الكلمة وترقيقها وسهولة نطقها . وهو نوعان :

(١) ترخيم التصغير .

(٢) ترخيم النداء .

والترخيم في الحالتين يعطى نوعاً من التعادل اللغوى ، وسوف نرجئ الحديث عن ترخيم التصغير لما بعد ، ونتكلم هنا عن الترخيم فى النداء .

الترخيم فى باب النداء والتصرف فيه يبرز صورة واضحة عن التعادل اللغوى اللفظى . فلو تأملنا الترخيم فى النداء وجدناه يحدث فى الكلمات المؤنثة بالتاء مطلقاً دون شروط ، أى سواء أكان علماً أم غير علم ، ثلاثياً أم زائداً على الثلاثة ^(٤) كقول الشاعر :

أفأطمُ مهلاً بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملنى
فقد رخت (فاطم) فأصبحت (فاطمة) وقد سبقها حرف النداء ، والملاحظ أن التعادل يتم فى هذه الحالة من حيث دخول حرف النداء على الكلمة المؤنثة فأصبحت الكلمة ثقيلة طويلة من حيث دخول تاء التأنيث عليها من ناحية ، وقد سبقها حرف النداء من ناحية ثانية الذى يعد مع الكلمة نفسها كأنهما لفظ واحد . لهذا كان

(١) وهو عام الدلالة اسماً أو وصفاً .

(٢) الأشباه ١/ ١٢٨ .

(٣) شرح الأشمونى على الألفية ٣/ ١٧١ .

(٤) السابق ٣/ ١٧٢ .

الترخيم يعد من قبيل التعادل ، فحذف التاء من آخر الكلمة يقابل وجود حرف النداء فى أولها ، لهذا كان الترخيم حيث وجدت التاء فى الكلمة دون شروط ، ثلاثية أو غير لك ، فنقول فى : هبة يا هب ، وفى أميمة يا أميم ، وفى خديجة يا خديج ... إلخ ، فظهر التعادل بين حذف تاء التأنيث وحرف النداء ظاهراً أو مقدراً .

فإذا ما ذهبنا إلى الكلمات غير المؤنثة فسوف نجد لترخيمها شروطاً هى : أن تكون الكلمة علماً رباعياً غير مضاف وغير مسند ، فالملاحظ أن تأنيث الكلمة يعادل كونها علماً رباعياً أو أكثر مثل : جعفر ، محمد ، فإذا ما دخل حرف النداء رخت الكلمة فقيل : يا جعفر ، يا محمد فكان هذا تعادلاً .

ومن منطق التعادل أيضاً فى الترخيم أن التواعد لا تجيز حذف حرفين من الكلمة إلا إذا كانت علماً خماسياً فأكثر مثل : منصور ، أسماء ، مروان فيقال عند ندائها : يا منص ، يا أسم وهكذا يبدو لنا التعادل بين حذف حرفين من ناحية وكون الكلمة خماسية فأكثر من ناحية أخرى ، حتى لا تقل حروف الكلمة إقلالاً مخلاً .

والملاحظ أن الترخيم لا يتم إلا فى حالة كون الكلمة منادى بحرف نداء لفظاً أو تقديرًا ، إذ وجود حرف النداء يعادله حذف حرف أو حرفين من آخر الكلمة ، فالترخيم إذن لا يوجد إلا إذا كانت الكلمة فى حالة النداء ، ولهذا حكم النحاة بشذوذ الترخيم إذا تم دون نداء كما فى قول الشاعر :

لنعم الفتى تعشوا إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر
حيث حدث الترخيم فى (مالك) فأصبحت (مال) دون نداء ، وربما يدل هذا على أن الترخيم جاء تعادلاً لوجود حرف النداء .

الشائيات النحوية والتعادل :

يحتوى النحو العربى فى قواعده على ثنائيات نحوية ، تلك الثنائيات تصنع فى مجملها نوعاً من التعادل فى الواقع اللغوى سواء فى القواعد النحوية أو فى الكلام المستخدم ، ومن هذا القبيل مايلى :

(١) الابتداء والوقف : من مظاهر التعادل اللغوى أن تكون البداية بالمتحرك ، وأن يكون الوقف على الساكن ، وفى هذا تعادل بين البداية بالمتحرك ، والوقوف على

الساكن ، فهناك توافق بين ربط البدء بالنشاط والحركة ، والنهاية بالفتور والسكون ،
فالمتكلم - كما يقول ابن جنى - فى أول نطقه أقوى نفساً وأظهر نشاطاً^(١) .

(٢) الحركة والسكون : السكون سلب الحركة ، والحركة أثقل لهذا كان التعادل
فى حروف الكلمة الواحدة عند تعاقب الحركة والسكون عليها ، فتوالى المتحركات
يشغل الكلمة ، وتوالى السواكن غير قائم ، لهذا عدّ من التعادل تحريك بعض الحروف
وتسكين بعضها الآخر .

وهناك تعادل بين الحركات الثقيلة (الضم - الكسر) والخفيفة الفتح (وقد مرّ
هذا من قبل) . وتعادل كلّى بين الحركتين الثقيلتين (الضمة والكسرة) فإحدهما
فوق الحرف والأخرى تحته .

(٣) الإعراب أصله الحركة والتنقل ، والبناء أصله الثبوت والسكون ، فظهر
التعادل بين ثبات الحركة أو السكون على أواخر بعض الكلمات ، وتغيّر الحركة على
أواخر بعضها ، وفى ذلك تعادل بين الثابت والمتغير .

(٤) الجمود والاشتقاق : يشترط الجمود لعطف البيان ، ويشترط الاشتقاق
لنعت ، فالتعادل إذن بين عطف البيان وجموده من ناحية ، والنعت واشتقاقه من
ناحية ثانية .

(٥) التعريف والتنكير : يشترط التعريف لعطف البيان ونعت المعرفة ، كما
يشترط التنكير للحال والتمييز ونعت النكرة ، وصاحب نعت الجملة ، وفى هذا توازن
حيث يشترط التعريف من ناحية والتنكير من ناحية أخرى . حتى داخل التعريف نفسه
يمكن أن يكون هناك تعادل داخلى بين شرط التعريف بالعلمية لمنع الصرف مع التأنيث
والعجمة ووزن الفعل وزيادة الألف والنون والعدل ... إلخ ، كما يشترط التعريف بال
الجنسية لنعت الإشارة وأى فى النداء وفاعل نعم وبس .. إلخ .

(٦) الإبهام والاختصاص : يظهر التعادل فى اشتراط الإبهام لبعض العناصر
النحوية مثل : ظروف المكان ، وكذا يشترط الاختصاص لبعض العناصر النحوية
الأخرى مثل : المبتدأ ، صاحب الحال .

(١) الخصائص ٥٥/١ .

(٧) الأفراد والجملة : يشترط الأفراد فى الفاعل ونائبه ، كما يشترط الجملة فى خبر أن المفتوحة إذا خفقت ، وخبر القول المحكى مثل : لا إله إلا الله ، وخبر ضمير الشأن وفى هذا تعادل لهذه الشروط المتضادة .

(٨) الإظهار والإضمار : يشترط الإظهار فى تأكيد الاسم المظهر ، والنعت والمنعوت ، وعطف البيان ، والمبين . أما الإضمار فيشترط فى مجرور لولا مثل لولاه ، وفى لىبى سعدى . حنانى ، وفى مرفوع خبر كاد وأخواتها إلا عسى ، تقول : كاد زيد يموت ، ولا يجوز يموت أبوه ، ومرفوع اسم التفضيل فى غير مسألة الكحل .

(٩) الاسمية والفعلية : تشترط الاسمية بعد إذا الفجائية وليتما على الصحيح فيهما ، أما الفعلية فتشترط لجواب لو ولولا ، وجملتى (لما) ، والجملة التالية لأحرف التخصيص ، وجملة أخبار أفعال المقاربة .

(١٠) الإخبار والإنشاء : يشترط الإخبار فى الصلة والصفة والحال والخبر وجواب القسم غير الاستعطافى ، ويشترط الإنشاء فى جواب القسم الاستعطافى .

(١١) التقديم والتأخير : يشترط التقديم فى الاستفهام والشرط وكم الخبرية ، كما يشترط التأخير فى الفاعل ونائبه ومفعول التعجب ، والمفعول الذى هو أى الموصولة ، والمفعول الذى هو (أن) وصلتها ، والمبتدأ الذى هو أن وصلتها .

(١٢) الحذف وعدمه : يشترط الحذف فى أحد معمولى لات ، كما يشترط عدم الحذف فى الفاعل ونائبه ، والجار الباقي عمله .

(١٣) الرابط وعدمه : يشترط الرابط فى بعض الجمل مثل : جملة الصلة والصفة والخبر والحال ... إلخ ، كما يشترط عدم الرابط فى بعضها الآخر مثل : الجملة المضاف إليها كما فى : يوم قام محمد .

(١٤) الإضافة والقطع : يشترط الإضافة فى بناء أى الموصولة ، كما يشترط القطع عنها فى بناء قبل وبعد وغير فى حالة البناء (١) .

(١) أشار السيوطى إلى بعض هذه الثنائيات تحت عنوان : الشروط المضادة فى الأبواب المختلفة : الأشباه والنظائر ١/١٦٣ ، ١٦٤ .

إضافة إلى ما مضى ، هناك كثير من الثنائيات النحوية الأخرى التى تشير إلى وجود تعادلات لغوية شكلاً وجوهرًا ، وتتحكم فى كثير من قواعد النحو العربى . من هذه الثنائيات التذكير والتأنيث ، الأصل والفرع ، التمام والنقصان ، الخفة والثقل ، التعويض والبدل ، التعدى وال لزوم ، الصحة والاعتلال وكل هذه الثنائيات لها دورها فى وجود التعادل اللغوى الذى يحتاج أمره إلى تفصيل فى بحث موسع ، وفيما يلى سنتوقف أمام نماذج منها لتأكيد تغلغل هذه الظاهرة فى الكلام العربى :

(١) التذكير والتأنيث مع الترقيم فى باب النداء :

كما أشرنا منذ قليل يجوز ترقيم المنادى المؤنث مطلقا ، أما المنادى المذكر فله شروط واعتبارات أخرى . فدل على أن المؤنث هو الأكثر طلبا للتعادل لتزايد حروفه فى النداء .

(٢) التذكير والتأنيث وباب العدد :

لتحقيق التعادل اللغوى فى باب العدد تؤكد القواعد اللغوية أن الأعداد (من ٣ إلى ٩ ، والعدد ١٠ فى حالة الأفراد) تخالف معدودها ، فإذا كان المعدود مذكراً يكون العدد مؤنثاً ، وإذا كان المعدود مؤنثاً يكون العدد مذكراً كما فى :

* ثلاثة رجال - سبعة كتب - خمسة انتصارات .

* أربع عيون - سبع طالبات - سبع مكتبات .

والملاحظ أن الأفراد هو الأصل ، وأيضاً هو الأكثر ، فحدث تعادل بين وجود التاء مع واحد من اثنين : إما العدد أو المعدود ، إذ لا تجتمع مع الاثنين دفعة واحدة ، فلا يكون هناك تعادل لفظى .

والتعادل فى باب العدد يمكن أن يطلق عليه تعادل لفظى معنوى ؛ لفظى لوجود التاء فى إحدى الحالتين ، إما العدد وإما المعدود ، ومعنوى ؛ لأننا نستطيع أن ندرك تأنيث المعدود أو تذكيره حسب وجود التاء فى العدد مع المعدود المذكر ، وعدم جودها مع المعدود المؤنث ، فكان وجود التاء أو عدم وجودها فى العدد دليلاً على المعنى المقصود فى المعدود .

(٣) التذكير والتأنيث مع النسب :

إذا كانت الكلمة المراد النسب إليها مؤنثة حذفت هذه التاء ^(١) ، وإن كانت في حالة التذكير بقيت كما هي ، فأحدث النسب تعادلاً في اللفظ بين المذكر والمؤنث نقول : قاهري - نسبة إلى القاهرة - سعودي ، نسبة إلى السعودية - سلمى - سلمى ، كما تقول : عمانى نسبة إلى عمان ، كويتى نسبة إلى الكويت ، فأحدث النسب تعادلاً في عدم وجود التاء في كلتا الحالتين ، كذا نقول في قبيلة : قبلى ، وفي جليلة : جليلى ، أما في ربيع : ربيعى ، وفي طويل : طويل . وفي هذا تعادل وتخالف مطلوب .

(٤) التذكير والتأنيث مع الجمع بنوعيه :

ينبغي ملاحظة أن التذكير والتأنيث مع المثنى لا يتغيران ؛ لأن كلا من المثنى المذكر أو المثنى المؤنث يضاف إليهما الألف والنون أو الياء والنون كما هما دون تغيير كما في : فاطمتان - فاطمتين ، في فاطمة ، محمدان - محمدتين ، في محمد ، أما الافتراق الحقيقي ، فهو في جمعى المؤنث والمذكر نتيجة لاختلاف طبيعة كل من النوعين في الكلمة وطريقة الجمع ، يقول ابن السراج (٢) : « المذكر والمؤنث في التثنية سواء ، وفي الجمع مختلف ، فإذا جمعت المؤنث على حد التثنية زدت ألفاً وتاءً ، وحذفت الهاء إن كانت في الاسم ، وضمت التاء في الرفع ، وألحقتهما التنوين ، فالضمة في جمع المؤنث السالم نظيرة الواو في جمع المذكر ، والتنوين نظير النون ، والكسرة في جمع المؤنث في الخفض والنصب نظيرة الياء في المذكرين ، والتنوين نظير النون » إذا يكون التعادل واضحاً بين جمع المؤنث وجمع المذكر كما يلي :

- حذفت الهاء من المؤنث فتعادل الاسمان (المذكر والمؤنث) بدون تاء بعد جمع كل من المذكر والمؤنث يصير الأمر كما يلي :

* الضمة في جمع المؤنث نظيرة الواو في جمع المذكر - والتنوين نظير النون .

* الكسرة في جمع المؤنث في الخفض والنصب نظيرة الياء في المذكرين والتنوين

نظير النون .

(١) الأصول ٦٨/٣ .

(٢) الأصول ٤٧/١ ، وانظر الأشباه ٢٨٥/٢ .

فالضمة نظيرة الواو ، والكسرة نظيرة الياء ، وفي هذا تعادل لفظي ويبقى لجمع المؤنث ثقله عن المذكر بزيادة الألف والتاء ودلالته على مؤنث ، وإن كان لسيبويه رأى آخر يقول فيه ^(١) : « جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء ، والتنوين بمنزلة النون ؛ لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها » وإن كان هذا الرأي مختلفا عن سابقه في جعل التاء في جمع المؤنث نظيرة الواو والياء إلا أن التعادل يبقى موجوداً ، وإن كانت الأفضلية للرأى الأول من وجهة نظري .

التعادل المعنوي :

ويقصد به أن تتعادل جملتان في موقع واحد دلالي ، بحيث يكون بين الجملتين رباط ما ، أو يأتيان في سياق واحد ، أو أن تتعادل جملة مع جملة أخرى حولت عنها حسبما قاله النحاة وهي تعادلات دلالية تكشف عن تساوي كل من الجملتين ، وفيما يلي بعض النماذج الدالة على ذلك :

(١) الجملتان اواقعتان مع أم المتصلة وأم المتصلة ، هي المسبوقه بكلام مشتمل على همزة التسوية ، أي هي المتوسطة بين جملتين خبريتين ، تأتي قبلهما معا همزة التسوية ، ومن نماذج ذلك قوله تعالى : « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم » ^(٢) وقوله : « سواء علينا أجزعنا أم صبرنا » ^(٣) وقول الشاعر :

ولست أبالي بعد فقدي مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقع

والملاحظ أن الجملتين الواقعتين قبل أم وبعدها مختلفتان معنوي ، بل إنهما متناقضتان دائما ، ففي الآية الأولى : ما قبل أم يعني الإنذار ، وما بعدها يعني عدم الإنذار ، وفي الآية الثانية : ما قبل أم الجزع ، وما بعدها الصبر ، وفي البيت : ما قبل أم عدم حدوث الموت ، وما بعدها حدوثه .

غير أن التعادل الدلالي المقصود هو تسوية حدوث كل منهما أو عدم حوثة ولهذا سميت أم المعادلة للهمزة في إفادة التسوية ، يقول عنها الأستاذ عباس حسن ^(٤) :

(١) الكتاب ١٨/١ .

(٢) سورة البقرة من الآية ٦

(٣) سورة إبراهيم من الآية ٢١ .

(٤) النحر الوافي ٥٩٣/٣ (هامش) .

« أى أن الكلام مشتمل على جملتين متعادلتي (متساويتين) من ناحية المراد من كل واحدة ، فكأنهما كفتان متساويتان فى ميزان واحد ، لا ترجح إحداهما على الأخرى ، أو أنهما نصفان لشئ واحد فلا بد أن يكونا متساويين » والتساوى هنا والتعادل وكونهما كفتين فى ميزان واحد ، وأنهما نصفان لشئ واحد ، إنما فى تحقق وقوع أو عدم وقوع كل منهما ، إذ معنى كل جملة منفصلةً يتنافى مع معنى الأخرى كما رأينا ، والتسوية - كما يقول السيوطى - تقتضى التعديل بين شيئين « (١) ، ولهذا يشير إلى ضرورة اقتضاء الهمزة لما بعد أم لتحقيق المعادلة ، تلك الهمزة التى أطلق عليها النحويون همزة التسوية (٢) وسميت (أم) المعادلة لمعادلتها لهمزة فى إفادة التسوية (٣).

التعادل وتقييم النسبة :

تقييم النسبة أو تقييم الجملة كما يقول بهاء الدين بن عقيل (٤) هو ما ذكر بعد جملة فعلية مبهمة النسبة نحو : طاب زيدٌ نفساً و « فجرنا الأرض عيوناً » (٥) ، فالتمييز هو (نفساً) و (عيوناً) قيل عنه إنه تمييز محوّل أو تمييز جملة ؛ ففى المثال يوضح التمييز نسبة غموض العلاقة بين الفعل والفاعل (طاب زيدٌ نفساً) أما فى الآية الكريمة فإنه يوضح غموض العلاقة بين الفعل والمفعول (فجرنا الأرض عيوناً) ، وعلى هذا قالوا إنه تمييز محوّل أو جملة ؛ أى أن الجملة الواقع بها التمييز إنما هى محولة عن جملة أخرى تساويها فى المعنى وتتعاادل معها ، ويكون التقدير كما يقول بهاء الدين بن عقيل (٦) : « يقدر غالباً إسناده إليه مضافاً إلى الأول - فإذا قلت : طاب زيدٌ نفساً ، قدرته بطابت نفس زيد ، ويتناول الإسناد المذكور إسناد الفعل إليه على جهة المفعولية نحو : غرست الأرض شجراً ، فتقول : غرست شجر الأرض ... فأما قوله : « وفجرنا الأرض عيوناً » فظاهر فى إثباته ، أى فجرنا عيون الأرض .

(١) الأشباه ٢/٢٦٨ .

(٢) الجنى الدانى ٣٢ ، مغنى اللبيب ١/٤١ .

(٣) مغنى اللبيب ١/٤١ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٦١ .

(٥) القمر ١٢ .

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٦٢ .

ومن الواضح القول بالتعادل بين الجملتين : الأولى : المحتوية على التمييز ،
والثانية غير المحتوية على التمييز فظهر التعادل كما يلي :

طاب زيد نفساً = طابت نفس زيد .

فجرنا الأرض عيوناً = فجرنا عيون الأرض .

فالتعادل قائم بين الجملتين ، وإن اختلف البناء فيهما ، أو زادت الأولى فى
المبالغة والتوكيد ، وقد أسهب ابن بعيش فى الحديث عن المبالغة والتوكيد وكيف
يكونان مع الجملة المحتوية على التمييز حيث كانت أبلغ فى المعنى ^(١) .

ومثل ذلك التمييز المحول عن المبتدأ كما فى قوله تعالى : أنا أكثر منك مالاً »
^(٢) والأصل كما بقول السيوطى ^(٣) : مالى أكثر من مالك ، ولعلنا نقف مع
السيوطى فى تحسيد كيفية التعادل فى مثل : امتلأ الإناء ماءً إذ لا يصح : امتلأ ماء
الإناء ، وقد فكّ إشكالها السيوطى بقوله ^(٤) : « إن امتلأ مطاوع ملاً فكأنك قلت
ملاً الماء الإناء ، ثم صار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً » .

ولعله من الواضح الآن التعادل بين جملة التمييز والجملة المنقولة عنها فى المعنى ،
وإن زادت إحداها مبالغة وتأكيداً ، فكل منهما جملة تشير إلى المعنى المقصود دون
مخالفة ، ومما يؤكد هذا التعادل المعنوى أن تقدير الجملة يكون من جهة المعنى لا من
جهة اللفظ كما يشير إلى ذلك ابن الأنبارى ^(٥) فى قوله : « المعنى يدل على أن عرقاً
فى قولهم : تصيب زيد عرقاً فاعل معنى ، وإن لم يكن فاعلاً لفظاً » .

(١) شرح المفصل ٧٥/٢ .

(٢) سورة الكهف من الآية ٣٤ .

(٣) همع النواضع ٢٥١/١ .

(٤) السابق نفسه .

(٥) الإنصاف فى مسائل الخلاف ١٧٤/١ .

نستطيع أن نقسم التعادل إلى :

تعادل لفظى فقط	تعادل لفظى دلالى	تعادل دلالى فقط
مثل : كسر نون المثنى وفتح نون الجمع . -- حذف تاء المؤنثة فى النسب	مثل : مخالفة العدد للمعدود فى وجود التاء بأحد العنصرين ، ويُفيد ذلك الإشارة الدلالية إلى تأنيث العنصر الآخر أو تذكيره حسب وجود التاء .	مثل : جملة التمييز : الجملة الواقعة بعد همزة التسوية وأم المعادلة .

تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى :

وهذا من قبيل التعادل المعنوى يشير إليه السيوطى ^(١) نقلاً عن ابن جنى من (الخطاريات) فمن تقوية الأضعف الوصف بالاسم نحو ، مررت بقاع عرفج كله ^(٢) وبصحيفة طين خاتمها ، ومن تقوية الأسماء وإعمالها عمل الأفعال ، وذلك أن العمل معنى قوى زائد على شرط الاسمية .

ولهذا ظهر التعادل بين الاسم الموصوف به والاسم المشتق الصالح لأن يكون نعتا ، وكذلك التعادل فى العمل بين الفعل - والعمل أصل فيه - والاسم الذى يعمل عمله ، وقد جاء ذلك من تقوية الأضعف .

أما إضعاف الأقوى فنماذجه كثيرة ، منها منع التعجب من التصرف ، فعادل بذلك الفعل الجامد ، ومنع تقديم مفعوله عليه ، ومنع النعت بكلمات مثل : والد صاحب . " فأضعفت وتعادلت مع الأسماء التى لا يوصف بها . وهكذا جاء التعادل المعنوى من قبيل إضعاف الأقوى وتقوية الأضعف ، ونماذج ذلك كثيرة تستحق دراسة مفصلة .

(١) الأشباه والنظائر ١/ ١٧٠ ، الأصول ١/ ٥٢ .

(٢) العرفج نبات ، لسان العرب (عرف) وجاء العرفج صفة للقاع .

تكثير الحروف لتكثير المعنى :

يشير النحويون إلى أن كثرة حروف الكلمة لكثرة المعنى فيها ، وقلة حروفها لقلة المعنى فيها ، وقد أشار السيوطى إلى هذا الباب تحت عنوان (تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى) (١) وعقد ابن جنى له باباً فى الخصائص (٢) بعنوان (باب فى قوة اللفظ لقوة المعنى) قائلاً : « هذا فصل من العربية حسن . منه قولهم : حَشُنَ واخشوش . فمعنى حَشُنَ دون معنى اخشوشن ، لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو ، ومنه قول عمر رضى الله عنه : اخشوشنوا وتمعددوا : أى اصلبوا وتناهوا فى الحُشْنَة ، وكذلك قولهم : أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثرة العشب فيه قالوا : اعشوشب .. إلخ » وقد أشار السيوطى إلى كثرة النماذج وأتى ببعضها مثل قوله تعالى : « أخذ عزيز مقتدر » (٣) قائلاً : فمقتدر هنا أوثق من قادر ، حيث كان الوضع لتفخيم الأمر وشدة الأخذ ، ومثل ذلك : خطاف لكثرة الاختطاف ، وطوال أبلغ من معنى طويل ، وعراض أبلغ من عريض ، وخفاف أبلغ من خفيف وعطار وقصاب إنما جاء لكثرة تعاطى هذه الأشياء (٤) وهذا تعادل له طبيعة خاصة بين قلة الحروف وقلة المعنى ، وكثرة الحروف وتكثير المعنى .

مراتب الإشارة :

وتعد مراتب المشار إليه فى البعد أو القرب والألفاظ المشار بها من هذا القبيل . فابن يعيش فى شرح المفصل وغيره من النحويين (٥) يشيرون إلى مراتب الإشارة كما يلى :

- (ذا) إشارة إلى القريب .
- (ذاك) إشارة إلى المتنحى المتباعد بزيادة كاف الخطاب .
- ذلك إشارة إلى من زاد بعده .

(١) الأشباه والنظائر ١/ ١٧٠ .

(٢) الخصائص ٣/ ٢٦٤ .

(٣) سورة القمر ٤٢ .

(٤) الأشباه ١/ ١٧١ .

(٥) شرح المفصل ٥/ ٨٦ ، الأشباه ١/ ١٧٢ ، ٣٧٣ .

واستفيد باجتماع اللام والكاف مع زيادة التباعد لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى .

إن تعادلاً واضحاً بين اللفظ ودلالته ، حيث يقل المعنى بقلة اللفظ ويزداد بازدياد حروفه

مراتب النداء :

أشار السيوطي ^(١) إلى تقسيم ابن برهان لمراتب المنادى إلى ثلاث مراتب ، والملاحظ أنه كلما ازداد بُعد المنادى ازداد امتداد الصوت . وجاءت مراتب المنادى كما يلي :

(١) البعدى (٢) القربى (٣) الوسطى

أما البعدى فلها من الحروف أيا - هيا ، والقربى لها من الحروف الهمزة ، والوسطى أى ، وجعل (يا) مستعملة مع الجميع وربما كان التعليل لأنها أم الباب ، إذ الأصل فيها أن تكون للبعيد .

أنماط من التعادل بأنواعه المختلفة :

- الإدغام يقوى المعتل ، ويضعف الصحيح ^(٢) ومن المعروف أن المعتل ضعيف والصحيح قوى ، فإذا قوى الضعيف ، وضعف القوى كان التعادل قائماً من جهة أخرى .

- الحركة تقوى الحرف ، وهى بنفسها تضعفه ^(٣) لتصنع تعادلاً بين الحروف .
- ألف التأنيث تمنع الصرف بمفردها ، فهى تعادل سببين لفظاً ومعنى (العلمية والتأنيث أو الوصفية والتأنيث) فكأنهما - كما قال السيوطى - « تأنيثان ، فلذلك منعت الصرف وحدها ، ولم تمنع التاء إلا مع سبب آخر » ^(٤) .

- تتعادل الإضافة مع الألف واللام مع التنوين ، فلا يجمع بين اثنين منهما فى وقت واحد ، فالكلمة إما منونة أو مقترنة بأل أو مضافة ، وفى كل حالة لها معنى ،

(١) الأشباه ١/ ٣٧٣ .

(٢) الأشباه ١/ ٢٥٣ ، ١٧٨/٢ .

(٣) السابق ١/ ٢٥٣ .

(٤) السابق ١/ ٢٨٤ .

فمع (أل) تستفيد التعريف ، ومع الإضافة تستفيد التخصيص أو التعريف بحسب تعريف المضاف إليه أو تنكيره ، ومع التنوين تفيد التنكير ، ولا يجمع بين اثنين منها ، وإن كانت الألف واللام والإضافة يقومان مقام التنوين فى المنوع من الصرف (١) .

- من قبيل التعادل اللفظى ما يكون بين الجملتين التاليتين :

محمد أخوك - أخوك محمد

تتعادلان من حيث الحكم عليها بالاسمية وتختلفان دلالة . حيث تكون الأولى معرفة للقراءة ، والثانية معرفة للاسم ، وفى الأولى لا ينفى أن يكون له أخ غيره ، وفى الثانية ينفى أن يكون له أخ غيره (٢) .

- فى **أمر الفعل الثلاثى** المبدوء بهمزة وصل يأتى ضبط الهمزة فيه كما يلى :

تضم الهمزة عند ضم عين الفعل كما فى . أنصُر . أقتُل .

وتكسر الهمزة عند كسر عين الفعل أو فتحها كما فى اصْبِر - اضْرِب - ارحَل -

اعلم .

نلاحظ ذلك التعادل عندما جاء الضم الثقيل فى حالة واحدة (مع الضم) مقابل الكسر الأخف فى حاتين (مع الكسر والفتح) فدل ذلك على تعادل حيث قل الثقيل وكثر الخفيف ، ولهذا جاءت همزة الوصل مكسورة مع الخماسى والسداسى كما فى : انتصر - استغفر دون النظر لعين الفعل حتى لا يكثر الثقل على الكلمة بكثرة حروفها وضم الهمزة .

الاسماء أخف من الأفعال وأكثر استخداماً ، والأفعال أثقل وأقل استخداماً (٣) وهذا تعادل حيث خف الاسم فكثر استخدامه ، وثقل الفعل فقل استخدامه ، وأسباب خفة الاسم عن الفعل كثيرة ، مر جزء منها من قبل ووردت مفصلة فى كتاب ظاهرة التخفيف (٤) .

(١) السابق ٢٩١/١ .

(٢) الأشباه ٢٩٤/٢ .

(٣) السابق ٢٣٢/١ .

(٤) لصاحب هذا البحث من ص ٤٥ - ٥٤ .

- المفعول به أكثر المفاعيل دوراً في الكلام ؛ لذا خففوا اسمه ، فعندما يقال :
(مفعول) فقط لم يُرد إلا المفعول به ^(١) ، أما بقية المفاعيل فلا بد أن تذكر مقيدة
لقلتها ، فكأن المفعول به يعادل بقية المفاعيل استخداماً وهذا كلام منطقي ، وخاصة
إذا وضعنا في الاعتبار أن كل فعل متعد له مفعول أو أكثر تصل إلى ثلاثة مفاعيل ،
مع عدم إلزام في الأفعال المتعدية أو اللازمة أن يكون لها مفعول آخر غير
المفعول به .

- كما سبق وتكلمنا عن التعادل في ترخيم المنادى ، نشير هنا أيضاً إلى التعادل
في **ترخيم التصغير** ، فقد أشار الصرفيون إلى تصغير الترخيم ^(٢) حينما تزداد ياء
التصغير في الكلمة يمكن ترخيمها بحذف حرف منها تعادلاً لفظياً قبل التصغير وبعده
، فقالوا في تصغير فرزدق ، فريزد أو فريزق وفي أسود سويد ، وفي أحمد ومحمود
وحَمَاد يقال : حُميد ، وفي إبراهيم وإسماعيل يقال . بريهم وسميعيل أو بريه وسميع
ونقول في مخرج دحرج ، وقد أشار الصرفيون إلى حذف كل الزوائد ^(٣) .

ومثل هذا النوع من الترخيم ما يأتي في **جمع التكسير** ، وهو ما يطلق عليه
(جمع ترخيم) ^(٤) « وقالوا : ظريف وظروف خبيث وخبوث قال الفارسي كسروه على
حذف الزوائد وهو مذهب الجرمي والمبرد يريان هذا في كل ما فيه زيادة عن الثلاثي
الأصل ، وشبهاه بتصغير الترخيم » ^(٥) فبدلاً من ظرفاء وخبثاء ، جردوا اللفظين من
الزيادة ثم جمعا هذا الجمع ليتعادل اللفظ بين مفردة وجمعه حروفاً (ظريف - ظروف) .
الاعتدال:

قلنا في بداية البحث إن الاعتدال مختلف عن التعادل ، لأن الاعتدال هو التوسط
بين حالين في كم أو كيف أو تناسب ، فالجسم المعتدل بين الطول والقصر ، والجو المعتدل بين
الحرارة والبرودة ، فالاعتدال إذا يكون في الشيء الواحد تناسقاً في نفسه وتكاملاً .

(١) الأشباه ٩٠/٢ .

(٢) همع النوامع ١٩١/٢ ، ١٩٢ - الأصول لابن السراج ٦٠/٣ ، ٦١ .

(٣) الرضي في شرح الشافية ٢٨٣/١ .

(٤) الأشباه والنظائر ١٦٦/٢ .

(٥) السابق نفسه .

ومن نماذج ذلك الفعل الثلاثي الذي يوصف من بين أصول الأفعال بأنه أكثر الأفعال استعمالاً وأعدلها تركيباً (١) ، فهو مكون من حرف يبتدأ به وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه ، وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه فحسب كما يقول ابن جنى ، إذ لو كان الأمر كذلك لكان الثنائي أكثر منه ؟ لأنه أقل حروفاً ، وليس الأمر كذلك ، فتمكّن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه مقارنة بالرباعي والخماسي ولشئ آخر يشير إليه ابن جنى (٢) وهو « حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه وذلك لتباينهما ولتعادي حاليهما ، ألا ترى أن المبتدأ (الحرف المبدوء به) لا يكون إلا متحركاً ، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً ، فلما تنافرت حالاهما وسَطُوا العين حاجزاً بينهما لئلا يفجئوا الحس بضد ما كان آخذاً فيه ومنصباً إليه » .

لهذا كان الاعتدال مجسداً في الثلاثي للسببين معاً دون تخلف أحدهما عن الآخر ، وهما :

(١) قلة الحروف .

(٢) التناسق القائم بين فاء الفعل المتحركة ولام الفعل الموقوف عليها ولا تكون إلا ساكنة ، وتوسيط العين حاجزاً بين البداية والنهاية عامل نفسى حسنى لعدم المفاجئة ولهذا كان الاعتدال ، وقد أسهب ابن جنى في رسم صورة اعتدال الثلاثي (٣) يطول بنا الحال لو ذكرنا ذلك هنا ، ولهذا أشار إلى وجود أربعة وعشرين أصلاً للرباعي والمستعمل منها قليل ، عددها أربعة أصول والباقي كله مهممل على حد قوله ، ثم أشار إلى أن الرباعي مع قرينه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل النزر ، فما ظنك بالخماسي على طوله ، هذا الخماسي الذي يبلغ به مائة وعشرين أصلاً ، لا يستخدم منها إلا أصل واحد وهو طسفرجل وحده ، فدل ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها ، فأوجبت الحال الإقلال منها وقبحه اللسان عن النطق بها ، وأظهر ذلك اعتدال الثلاثي فكثير استخدامه .

(١) الخصائص ٥٥/١ ، الأشباه والنظائر ١٧٤/٢ .

(٢) الخصائص ٥٥/١ .

(٣) الخصائص ٥٩/١ - ٦١ .

نخلص من كل ذلك إلى : أن ظاهرة التعادل اللغوى مجسدة فى شرايين اللغة العربية ، وأنها دليل على دقة اللغة وعبقريتها ، وأن التعادل مرتبط بالواقع اللغوى قواعد واستعمالاً وتطوراً لغوياً ، فقد تنوعت مظاهر التعادل صوتاً و صرفاً ونحواً من خلال مجموعة من القواعد الحاكمة وأهمها :

- (١) قلة الثقل وكثرة الخفيف .
 - (٢) إضعاف القوى وتقوية الضعيف .
 - (٣) شيوع الاستخدام وقلته .
 - (٤) الخفة والثقل لبعض الحروف والحركات .
 - (٥) التناسب بين المتحركات والسواكن .
 - (٦) كثرة الحروف وقلتها لكلمات اللغة .
 - (٧) التطور اللغوى .
 - (٨) التغيرات الطارئة لبعض معطيات اللغة .
 - (٩) مراعاة الأصل والفرع .
 - (١٠) تنوع الأحوال الإعرابية والبنائية .
 - (١١) الثنائيات النحوية .
 - (١٢) الشروط المتضادة .
- كما تأكد لنا فى نهاية الأمر وجود اعتدال لغوى للأبنية وأصول استخداماتها .
وبقى أن نقول فى نهاية الأمر إن التعادل اللغوى ظاهرة استحققت الدراسة ؛ لأنها تكشف عن الدقة فى نظام اللغة العربية وأسرار عبقريتها ، وأن لغتنا منظومة متناسقة الجوانب ، محكمة القواعد ، يتكامل فيها جانباً الشكل الجواهر أو المعنى والمبنى ، فنحن أمام بناء شامخ بنظامه الدقيق المحكم ؛ ولعلنا - بهذا البحث - قد حاولنا كشف جزء يسير من أسرار هذا النظام .

المصادر والمراجع

- ١ - الأشياء والنظائر - السيوطى دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- ٢ - الأصول فى النحو لابن السراج - تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلى مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
- ٣ - الإنصاف فى مسائل الخلاف - أبو البركات عبد الرحمن بن أبى سعيد الأنبارى - المكتبة العصرية - بيروت ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م
- ٤ - بنية المثنى بين الواقع اللغوى والدرس النظرى - الدكتور عبد الله أحمد خليل اسماعيل - مجلة كلية الآداب - جامعة الإمارات العدد السادس - ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م
- ٥ - تاج العروس - الزبيدى ط الأولى المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦ هـ
- ٦ - الجنى الدانى - الحسن قاسم المرادى - تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل - الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٧ - الخصائص - ابن جنى - تحقيق محمد على النجار - الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- ٨ - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - دار اجباء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاه .
- ٩ - شرح شافيه 'بن الحاجب - رضى الدين الاسترابادى تحقيق محمد نور الحسن وآخرين - مطبعة حجازى - القاهرة .
- ١٠ - شرح المفصل - ابن يعيش - مكتبة المثنى - القاهرة .
- ١١ - ظاهرة التخفيف فى النحو العربى - د أحمد عفيفى - الدار المصرية اللبنانية - القاهرة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م - الطبعة الأولى .
- ١٢ - الكتاب - سيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٩ م
- ١٣ - لسان العرب - ابن منظور طبعة دار المعارف - القاهرة .
- ١٤ - المساعد على تسهيل الفوائد - بهاء الدين ابن عقيل تحقيق محمد كامل بركات - دار الفكر - دمشق - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- ١٥ - المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية - القاهرة الطبعة الثالثة .
- ١٦ - مغنى اللبيب - ابن هشام الأنصارى - تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد مكتبة محمد على صبيح وألاده .
- ١٧ - النحو الوافى - عباس حسن - دارالمعارف - مصر الطبعة الثامنة ١٩٨٦ م
- ١٨ - همع الهوامع - السيوطى - دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان .